

قضية

قصة ارتباط حزب العمال الكردستاني بأجندات أجنبية قديمة قدم القضية الكردية. في الأمس كانت دول الجوار متهمه وإسرائيل والولايات المتحدة، أما اليوم فالتركيز هو على إيران وسوريا، الباحثين عن إعاقة الدبلوماسية التركية الجديدة، أكان تجاه الثورات العربية، أم إزاء استضافة أكبر قواعد الدرع الصاروخية الأطلسية. هنا نبذة عن هذا السجل داخل تركيا

عملية «الكردستاني» زيت أجنبي على نار تركية؟

اسطنبول - فاطمة كايابال

في كل مرة ينفذ فيها حزب العمال الكردستاني عملية كبيرة ضد الجيش التركي، تتكاثر التقارير التي ترجح أن يكون القرار الكردي بالعملية على الأقل مدعوماً من إحدى الدول المجاورة أو البعيدة التي تريد تصفية حساباتها القديمة أو الجديدة مع أنقرة. فرضية يتبناها كتاب ومحللون كثر لأسباب عديدة، أولها طبيعة القضية الكردية وتشتتها بين 4 دول لطالما كانت العلاقات في ما بينها متنافرة ومتوترة. ثانيها أن بعض فروع الحزب الكردي (أكان الـ pkk التركي أو البيجاك الإيراني أو الاتحاد الديمقراطي السوري أو الأحزاب الكردية العراقية القومية) سبق لها أن تعاونت بالفعل في حقبات معينة مع أنظمة الدول الأربع بعضها ضد بعض. من هنا، جاءت عملية يوم الأربعاء الماضي، التي أوقعت 24 قتيلاً للجيش التركي في محافظة هاكاري، في عز مرحلة تصاعد مشاكل تركيا - العدالة والتنمية مع دول الجوار، بدءاً بسوريا مروراً بإيران وصولاً إلى إسرائيل. انطلاقاً من ذلك، كان طبيعياً أن يُكتب الكثير حول أن العملية من



أوروبا وأميركا متهمتان

بعيداً عن اتهام إيران أو سوريا بالوقوف جدياً خلف صدور قرار التصعيد العسكري الأخير لحزب العمال الكردستاني ضد الأهداف التركية، يرى عدد من الصحافيين الأتراك أن المتهم الأول بدعم «العمال الكردستاني» أو على الأقل بالتغطية على نشاطاته وتمويله، هو دول أوروبا أكثر مما هو سوريا أو إيران؛ فالكتاب أوكان مودريس أوغلو، على سبيل المثال، يرى أن هناك اتصالاً مباشراً بين قيادة حزب عبد الله أوجلان (الصورة)، من جهة، والسلطات البريطانية من جهة أخرى، إضافة إلى أن فرنسا «غير جادة» في التنسيق مع تركيا ضد الحزب الإرهابي». ويضيف مودريس أوغلو أن ألمانيا هي «بمثابة المقر الإعلامي والتمويلي» لعدد من كوادر الحزب الكردي، كما أن الولايات المتحدة لا تفعل كل ما بوسعها لمساعدة تركيا في هذا المجال».



من تظاهرة لقوميين أتراك يطالبون بالانتقام من «العمال الكردستاني» في اسطنبول (مراد سيزر - رويترز)

بدليل أن الرجل ربط تورط هذه المراكز (الأجنبية) «الخفية» من ناحية دعم «العمال الكردستاني»، بأسباب تعود لرغبتها ب«عرقلة التطور الاقتصادي الذي تشهده تركيا». ولم يرجع ذلك إلى أسباب سياسية تتعلق بتحويلات الترجمة القومية لمواقف أروغان أوجت بتحميل عواصم أوروبا المسؤولية، أكثر من طهران أو دمشق، بما أنه بعد ساعات فقط على حصول العملية، استدعى الوزير التركي لشؤون الاتحاد الأوروبي، إغمين باغيش، سفير الاتحاد الأوروبي لدى أنقرة، وأبلغه رسالة شديدة اللهجة فحواها أن تركيا لن

تنفذ «العمال الكردستاني»، لكن القرار بتنفيذها مدعوم، إن لم يكن صادراً، من إحدى دول الجوار. عملية يوم الأربعاء التي تُعد ثاني أكبر عملية عسكرية ينفذها الحزب الكردي منذ 1999، ورابع أشرس العمليات منذ عسكرة الحركة القومية الكردية في تركيا عام 1984، لم يكن ينقصها سوى مسانعة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إلى اتهام «مراكز قوى» (أجنبية)، لتثار الشكوك حول احتمال تورط دول خارجية فيها. لكن الملاحظة نفسها التي أطلقها أروغان، جاءت ملتبسة وحملت إشارات إلى عدم رغبة رئيس الوزراء التركي باتهام إيران ولا سوريا،

عملية التسوية

اقترح أميركي بتجميد جزئي للاستيطان مع ضمانات

القدس المحتلة - فادي أبو سعدني

ذكرت صحيفة «معاريف»، أمس، أن الإدارة الأميركية اقترحت أخيراً على دولة الاحتلال تجميد أعمال البناء في المستوطنات جزئياً من دون إعلان ذلك رسمياً، من أجل إفساح المجال أمام استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ويقضي هذا الاقتراح، كما أوردت الصحيفة، بأن لا تقوم إسرائيل ببناء أحياء جديدة في الضفة الغربية، وبأن لا تجري أعمال بناء خارج الحدود الراهنة للمستوطنات. وتقوم الإدارة الأميركية بتقديم ضمانات للفلسطينيين بأنها ستتخذ إجراءات صارمة ضد إسرائيل، في حال خرقها التخاهمات الخاصة بالبناء في المستوطنات.

وتشمل هذه الإجراءات الصارمة إصدار بيان استنكار ضد إسرائيل في مجلس الأمن الدولي، والتهديد بإلغاء صفقات بين إسرائيل ودول غربية أخرى لم نسمها. من جهة ثانية، تلتزم واشنطن بعدم توجيه الانتقادات إلى إسرائيل على

خلفية أعمال بناء على نطاق مقلص في المناطق المحددة للمستوطنات. ومن المقرر أن يجتمع ممثلو اللجنة الرباعية الدولية، في القدس المحتلة اليوم، بموقد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يتسحاق مولخو ورئيس طاقم التفاوض الفلسطيني صائب عريقات. وبحسب مصادر الصحيفة، فإن هذا اللقاء يأتي في محاولة عقد اجتماع محتمل بين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لاستئناف المفاوضات.

وفي الإطار نفسه، تحدثت عريقات لصحيفة «هارتس» عن نية السلطة الفلسطينية مطالبة الرباعية بممارسة الضغوط على إسرائيل للإفراج عن معتقلين فلسطينيين، بمن فيهم القيادي في حركة «فتح» مروان البرغوثي، والأسين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات. وقال إن هذا المطلب «ليس شرطاً لاستئناف المفاوضات، بل وفاء بتعهدات»، في إشارة إلى تعهد لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين في حال

استكمال صفقة شاليط. وفي رد غير مباشر على العرض الأميركي، دعا وزير خارجية إسرائيل أفيدور ليرمان عباس إلى الاستقالة من منصبه، مشيراً إلى أنه أكبر عقبة في طريق السلام. ووصف عباس بأنه عقبة يجب إزالتها، وقال «إذا ما كانت هناك عقبة واحدة يجب إزالتها، فهي محمود عباس»، مشيراً إلى أن «ما قاله عباس عن احتمال استقالته من منصب رئاسة السلطة ليس بمثابة تهديد، بل هو بمثابة بركة». وأضاف «الأمر الوحيد الذي يهتم له عباس هو أن يذكر في كتب التاريخ أنه الشخص الذي جلب الدولة الفلسطينية والمصالحة مع حركة حماس». ورأى أنه «إذا ما ذهب عباس، فستكون هناك فرصة أفضل لإعادة إطلاق عملية السلام. هناك الكثير من الفلسطينيين الذين يمكن لإسرائيل التحاور معهم، لا يوجد نقص في الفلسطينيين الذين تعلموا في الغرب، منقون بقيم غربية يمكننا الحديث معهم».

وجدد الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف رفضه تجميد البناء في الضفة والقدس المحتلة، رافضاً أية بوادر حسن نية تجاه السلطة الفلسطينية والرئيس عباس بعد إنجاز صفقة تبادل الأسرى. بدوره، حاول رئيس الدولة العبرية شمعون بيريز، التخفيف من حدة تصريحات ليرمان، وقال إنه يرى أن القيادة الفلسطينية الحالية التي يمثلها عباس ورئيس الوزراء سلام فياض جديّة ومهنية وتطلع إلى تحقيق السلام. وقال «هذه القيادة تمثل القوى الفلسطينية المعتدلة، وهي قادرة على التوصل إلى سلام دائم».

واستدعي موقد ليرمان من عباس رداً فتحوياً، فحذرت الحركة من مخطط إسرائيلي يستهدف المس بحياة الرئيس أبو مازن، وعدت مواقف الحكومة الإسرائيلية التي عبر عنها ليرمان «إرهاب دولة، تمارسه حكومة الاحتلال»، مهددة بأن أي مساس بحياة الرئيس سيقلب الأوضاع في المنطقة رأساً على عقب.

ما قل ودك

قالت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، كوندوليزا رايس، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إيهود أولمرت، كان مستعداً للوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين يشمل تحويل القدس إلى عاصمتين من دون تقسيمها. وكتبت رايس في سيرتها الذاتية: «لا شرف أعلى»، أن أولمرت عرض لها في أحد اللقاءات رؤيته للحل مع الفلسطينيين، وتتضمن نحو 94% من أراضي الضفة مع تبادل أراض، أن تكون القدس عاصمتين. وفي ما يخص اللاجئين، أوضح أولمرت أنه سيكون مستعداً لاستيعاب خمسة آلاف ليس أكثر، لكن استقالة أولمرت حولته إلى «بطة عرجاء».

(الأخبار)